حكم الاحتجاج بالآيات القرآنية

مع ترك الواو والفاء العاطفتَين من مطالعها

✍ إعداد الدكتور

محمد عاطف التـرَّاس

أستاذ العلوم النحوية واللغوية المساعد بالجامعة الإسلامية،

منيسوتا –أمريكا

moh.altaras@gmail.com

حكم الاحتجاج بالآيات القرآنية مع ترك الواو والفاء العاطفتَين من مطالعها

محمد عاطف التراس

قسم تحقيق التراث ،كلية الدراسات الإسلامية ،الجامعة الإسلامية ، منيسوتا ، الولايات المتحدية الامريكية.

البريد الإلكتروني: moh.altaras@gmail.com

الملخص :

يعالج البحث قضية من أهم قضايا تحقيق التراث، وذلك لكونها متعلقة بالآيات القرآنية التي لا يكاد يخلو منها كتاب تراثي في الفنون الشرعية والعربية، وهذه القضية لم تُخصَّص – فيما أعلم – ببحث حتى الساعة، **وملخصها في سؤال مؤداه:** هل يجوز للكاتب أن يستشهد بآية من القرآن تاركًا بعض الحروف والكلمات من أوائلها، نحو حرفي العطف: الواو والفاء؟ وهل يجوز للقائمين على طباعة الكتب أن يتصرفوا في مثل هذه النصوص الواقعة في المخطوطات بإدراج ما تُرك منها بحجة أنه لا يجوز التصرف في كلام الله، نحو قوله تعالى:﴿**وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ**﴾ [الأعراف: ١٥٧]، فيستشهد بها المؤلف مع تركه حرفَ الواو من أولها؟!

أولها: المرويات التي وقعت في كتب السُّنة بترك حرفي العطف الواو والفاء من الآيات. وثانيها: ما يُستأنس به من صنيع القدامى في هذا الصدد. وثالثها: مناقشة المسألة. ورابعها: القراءات القرآنية. وخامسها: نماذج من صور المخطوطات.

الكلمات المفتاحية : الاحتجاج – الآيات القرآنية – حرفا العطف الواو والفاء – المرويات.

Ruling on invoking the Qur'anic verses، while leaving Waw and Al-Fafa for two passions

Muhammad Atef Al-Terrace

Heritage Investigation Department ، College of Islamic Studies، Islamic University ، Minnesota ، United States of America.

Email: moh.altaras@gmail.com

Abstract:

The research tackles one of the most important issues that concerns criticizing heritage، and so does it relate to Quranic verses that are included in most Islamic and Arab writings، and the issue- as I say- is still not allocated till the present time، and its summary is in a question that reads: Can a writer quote a verse from The Qur'an leaving some letters or words from the beginnings such as the two Arab letters of saying and : waw and fa' ? Is it permissible for those in charge of printing books to take action towards texts found in the manuscripts and add back what was previously left arguing that it's forbidden to modify something in the words of God، For instance: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيهِمُ الخَبَائثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]،

First: The narratives that took place in the books of the Sunnah by leaving the two letters of sympathy، waw،

and the fulfillment of verses. Secondly: What makes domesticated people from the past in this regard. And third، to discuss the issue. The fourth: Quranic readings. Fifth: Examples of manuscripts.

Keywords: Protest – Quranic verses – Letters of sympathy– Waw and fulfillment

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي العربي الأمين، وعلى آله وصحبه الغُرِّ الميامين.

أما بعد:

فما من شكٍّ أن الباحث المعاصر في التراث اللغوي أينما يممَ وجهه صوبَ مسألة لغوية إلا وجد للقدامى فيها حكمًا، حتى شاعَ أن النحو والصرف من العلوم التي نضجتْ حتى احترقتْ، فعلم الصرف مثلًا من العلوم التي لا يكاد الباحث يقف فيها على مسألة جديدة لم يطرقها الصيارفة القدماء، ويأتي بعده في الدرجة، من حيث القلةُ في استنباط الجديد، علمُ النحو، هذا على الضد من البحث في علم اللغة؛ فإن موضوعاتِه ما تزال بكرًا؛ إذ اللغة كائنٌ حيٌّ، تتطور عبر مرور الزمان على ألسن المتكلمين بها.

ومع ذلك فقد يقف الباحث بعد تنقيب على مسائل لم تُجمع في باب، وهي من الأهمية بمكان، فقد طالعتُ كتب معاني الحروف محاولًا الوقوف على جواب لسؤال مؤدَّاه: هل يجوز للكاتب أن يستشهد بآية من القرآن تاركًا بعض الحروف والكلمات من أوائلها، نحو حرفي

العطف الواو والفاء؟ وهل يجوز للقائمين على طباعة الكتب أن يتصرفوا في مثل هذه النصوص الواقعة في المخطوطات بإدراج ما تُرك منها بحجة أنه لا يجوز التصرف في كلام الله؟ نحو قوله تعالى:﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، فيستشهد بها المؤلف مع تركه حرفَ الواو من أولها.

وقد نبَّه على جواز صنيع القدامى في هذه المسألة **ثلاثة من المحققين**:

الأول: الشيخ أحمد محمد شاكر، في نشرته لمسند أحمد، وكذا في نشرة الرسالة للشافعي.

والثاني: الشيخ عبد السلام هارون، في كتابه تحقيق النصوص ونشرها (ص٥١، ٥٢)، وكذا أشار لذلك في هوامش تحقيقاته لكتب التراث، مثل: كتاب سيبويه، والحيوان للجاحظ، ونقل هذا عنه عبد الله عسيلان في كتابه تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل (ص١٨٢، ١٨٣).

والثالث: الدكتور محمود محمد الطناحي، في هوامش تحقيقاته لكتب التراث، مثل: الأمالي لابن الشجري، ومنال الطالب في شرح طوال الغرائب لأبي السعادات ابن الأثير، والفصول الخمسون لابن معطي.

فكانت هذه التلميحات باعثًا لي على جمع كل ما تقع عليه عيني من مخطوط أو مطبوع لجمع شتات المسألة، فكان ذاك البحث بعنوان «**حكم الاحتجاج بالآيات القرآنية، مع ترك الواو والفاء العاطفتَين من مطالعها**».

وقد جاء البحث في خمسة مطالب هي:

١- المرويات التي وقعت في كتب السُّنة بترك حرفي العطف الواو والفاء من الآيات.

٢- ما يُستأنس به من صنيع القدامى في هذا الصدد.

٣- مناقشة المسألة.

٤- القراءات القرآنية.

٥- نماذج من صور المخطوطات.

المطلب الأول

المرويات التي وقعت في كتب السُّنة

بترك حرفي العطف الواو والفاء من الآيات

١- أخرج عبد الرزاق في مصنَّفه[١] عن ابن جريج، عن عطاء قال: «الاستعاذة واجبة لكل قراءة في الصلاة أو غيرها»، قلتُ له: من أجل ﴿إِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]؟ قال: نعم، قلتُ: فأقول: بسم الله الرَحمن الرحيم، أعوذُ بالله السميع العليم الرحمن الرحيم من الشيطان الرجيم، وأعوذُ بك ربِّ أنْ يحضرونِ أو يدخلوا بيتي الذي يُؤويني قال: وقبل ما أبلغ من هذا القول، كثيرًا ما أدع أكثره، قال: «يجزئُ عنكَ، لا تزيد على: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم».

قلت: وهذه الرواية شاهد على جواز ترك حرف العطف الفاء من أوائل الآيات؛ فإن تلاوة هذه الآية في التنزيل: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾.

٢- أخرج أحمد[٢] في مسنده بسنده عن سعيد بن جُبير، أن ابن عباس حدَّثه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم، في ظل حجرة من حُجَره وعنده نفر من المسلمين، قد كاد يَقْلِصُ عنهم الظلُّ، قال: فقال: «إنه سيأتيكم إنسانٌ ينظرُ إليكم بعينَيْ شيطان، فإذا أتاكم، فلا تكلموه»، قال: فجاء رجل أزرقُ، فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكلمه، قال: علام تشتمني أنت وفلانٌ وفلانٌ؟ - نفرٌ دعاهم بأسمائهم - قال: فذهبَ الرجل،

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢/ ٨٣) برقم (٢٥٧٤).
(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٣/ ٩٩) برقم (٢٤٠٧) طبعة شاكر.

فدعاهم، فحلفوا بالله، واعتذروا إليه، قال: فأنزل الله عز وجل: ﴿يَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لكُمْ ويَحْسَبُونَ﴾ الآيةَ [المجادلة: ١٨].

وقال أحمد شاكر في هامشه: «وفي هذه الرواية دليل على جواز حذف حرف العطف ونحوه عند الاستشهاد بآية، إذا لم يكن مغيرًا لمعنى الكلام، فإن تلاوة هذه الآية، وهي الآية (١٨) من سورة المجادلة: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللهُ جَمِيعًا فيَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لكُمْ ويَحْسَبُونَ﴾». انتهى.

٣- أخرج أحمد[١] في مسنده بسنده عن عبد الله، قال: بينما النبي صلى الله عليه وسلم في حَرْثٍ، متوكئًا على عَسِيبٍ، فقام إليه نفرٌ من اليهود، فسألوه عن الرُّوح؟ فسكتَ، ثم تلا هذه الآية عليهم: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ومَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إلا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥].

قلتُ: والآية في التنزيل: «ويسألونك عن الروح ...».

٤- أخرج أحمد[٢] في مسنده بسنده عن أنس، أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة منهم لم يؤاكلوهنَّ، ولم يجامعوهنَّ في البيوت، فسأل أصحابُ النبي صلى الله عليه وسلم، فأنزل الله عز وجل: ﴿يسألونكَ عن المحيضِ قلْ هو أذًى فاعتزِلُوا النِّساءَ في المحِيضِ ولا تَقرَبُوهُنَّ حتى يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] حتى فرغ من الآية. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اصنعُوا كلَّ شيءٍ إلا النكاحَ»... الحديث.

وفي التلاوة: «ويسألونك» بالواو.

٥- أخرج أحمد[٣] في مسنده بسنده من حديث أبي هريرة، وفيه: ثم سئل [أي النبيُّ صلى الله عليه وسلم] عن الحُمُر، فقال: ما أنزلَ الله عليَّ فيها شيئًا

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٧/ ١٣، ١٤) برقم (٣٨٩٨).
(٢) أخرجه أحمد في مسنده (١٩/ ٣٥٦) برقم (١٢٣٥٤).
(٣) مسند أحمد (١٣/ ٩) برقم (٧٥٦٣).

إلا الآيةَ الفاذةَ الجامعةَ: ﴿مَنْ يعملْ مثقالَ ذرَّةٍ خيرًا يَرَهْ ومَن يعملْ مثقالَ ذرَّةٍ شرًّا يَرَهْ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨].

والتلاوة «فمن» بالفاء.

٥- أخرج البخاري[١] بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَن آتاه الله مالًا، فلم يؤدِّ زكاتَه مُثِّلَ له مالُه يومَ القيامة شجاعًا أقرعَ له زَبِيبَتَانِ يُطَوَّقُهُ يَوْمَ القيامة، ثم يأخذُ بِلِهْزِمَتَيهِ - يعني بشدقَيه - ثم يقول: أنا مالكَ أنا كَنزكَ، ثم تلا: ﴿لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾ الآيةَ [آل عمران: ١٨٠]».

قلتُ: والآية في التنزيل: ﴿ولَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾.

٦- أخرج البخاري[٢] بسنده عن ابن شهاب، قال: أخبرني مالك بن أوس بن الحدثان، وكان محمد بن جبير بن مطعم، ذكرَ لي ذِكرًا من حديثه، فانطلقتُ حتى دخلتُ على مالك بن أوس، فسألته، فقال مالك: انطلقتُ حتى أدخلَ على عمر؛ إذ أتاه حاجبه يَرْفَا[٣]، فقال: هل لك في عثمان، وعبد الرحمن، والزبير، وسعد يستأذنون، قال: نعم، فأذِنَ لهم، قال: فدخلوا وسلَّموا فجلسوا، ثم لبثَ يَرْفَا قليلًا، فقال لعمر: هل لك في عليّ وعباس؟ قال: نعم، فأذِن لهما، فلما دخلا سلما وجلسا، فقال عباس: يا أمير المؤمنين اقضِ بيني وبين هذا، فقال: الرهط عثمان وأصحابه يا أمير المؤمنين، اقضِ بينهما وأرِحْ أحدهما من الآخر، فقال عمر: اتئدوا أَنشدُكم بالله الذي به تقوم السماء والأرض، هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «لا نُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ»؛ يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسَه، قال الرهط: قد قال ذلك، فأقبل عمر على عليّ وعباس، فقال: أنشدكما بالله، هل

(١) أخرجه البخاري (٢/ ١٠٦) برقم (١٤٠٣).
(٢) البخاري (٧/ ٦٣) برقم (٥٣٥٨).
(٣) يرفا: هو مولى عمر بن الخطاب.

تعلمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك؟ قالا: قد قال ذلك. قال عمر: فإني أُحدِّثكم عن هذا الأمر، إن الله كان قد خصَّ رسوله صلى الله عليه وسلم في هذا المال بشيء لم يُعطِه أحدًا غيرَه، قال الله: ﴿مَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ﴾ [الحشر: ٦]... الحديثَ.

قلتُ: والآية في التنزيل: ﴿ومَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ﴾.

٧- أخرج البخاري(١) بسنده عن ابن مسعود، أن رجلًا أصاب من امرأة قُبلةً، فأتى النبيَّ صلى الله عليه وسلم، فأخبره فأنزل الله عز وجل: ﴿أَقِمِ الصَّلاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِنَ اللَّيْلِ، إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤] فقال الرجل: يا رسول الله ألي هذا؟ قال: «لجميع أمتي كلِّهم». وأخرجه مسلم أيضًا وفيه نفس الشاهد على حذف الواو.

قلتُ: والآية في التنزيل: «وأقِمِ» بالواو.

٨- أخرج مسلم(٢) بسنده عن قتادة، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا رقدَ أحدُكم عن الصلاة، أو غفلَ عنها، فليُصلِّها إذا ذكرَها»، فإن الله يقول: ﴿أَقِمِ الصَّلاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤].

قلتُ: والآية في التنزيل: «وأقِمِ» بالواو.

وغير هذا كثير في دواوين السنة النبوية وشروحها مما يدل دلالة لا مرية فيها أن ترك الواو والفاء من مطالع الآيات في نحو هذا جائز، ولا مجال للتشكيك في هذا بحجة التحريف في النص؛ وأنتَ خبيرٌ بدقة أهل الحديث في رواياتهم.

(١) البخاري (١/ ١١١) برقم (٥٢٦)، ومسلم (٤/ ٢١١٥) برقم (٢٧٦٣).
(٢) مسلم (١/ ٤٧٧) برقم (٦٨٤).

المطلب الثاني

ما يُستأنس به من صنيع القدامى في هذا الصدد

١ - استشهد سيبويه[١] في موضعين من كتابه بقراءة عبد الله بن مسعود[٢]: (هذا بَعْلِي شَيْخٌ) [هود: ٧٢] برفع «شيخ». وفي التنزيل: «وهذا» بواو في أولها. وعلق هارون على الموطن الأول بقوله: «والاستشهاد بآيات الكتاب مع إغفال نحو الواو والفاء جائز صحيح وقع في كتب العلماء».

٢- ووقع نحو ذلك للشافعي في الرسالة في ثلاث آيات هي: إحداها[٣]: ﴿يُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]. وعلق بهامشه الشيخ أحمد شاكر بقوله: «التلاوة (ويُحِلُّ) ولكن الواو كُتبت في الأصل بخط جديد، والشافعي كثيرًا ما يترك حرف العطف اكتفاءً بموضع الاستدلال من الآية، وليس بصنيعه هذا بأس». وثانيتها[٤]: ﴿قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾. والتلاوة «وقاتلوا» بالواو. وثالثتها: وقعت في نفس الموطن الأخير: ﴿اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ الآيةَ [التوبة: ٥].

قلتُ: والتلاوة: «فاقتلوا» بالفاء.

٣- ووقع للجاحظ[٥] مثل هذا قال: حدَّثني أبانُ بن عثمان قال: قال الحجاج بن يوسف: والله لَطاعتي أوجبُ من طاعة الله؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿اتَّقُوا اللهَ ما استَطَعْتُم﴾ [التغابن: ١٦]. انتهى.

---

(١) سيبويه (٢/ ٨٣، ١٠٦).
(٢) هذه قراءة شاذة. انظرها في: معجم القراءات للخطيب (٤/ ١٠٥).
(٣) الرسالة للشافعي (١/ ٢٣١).
(٤) الرسالة للشافعي (١/ ٣٦٠).
(٥) الحيوان (٣/ ١٥).

قلتُ: والتلاوة: «فاتقوا» بالفاء.

٤- ووقع لثعلب[١] الكوفي أن استشهد بقراءة نافع والكسائي المتواترة[٢] ﴿قَدَّرْنَا فنِعْمَ القادرُون﴾ كذا. والتلاوة «فقدَّرْنا» بالفاء. وعلق محققه عبد السلام هارون بقوله: «والاقتباس بترك الواو والفاء ونحوهما في أول الاستشهاد جائز».

٥- وجرى ابن الشجري على هذا النحو في أماليه[٣] في ثلاث آيات: الأولى: قوله تعالى: ﴿قالتْ أُولاهم لأُخراهم﴾ [الأعراف: ٣٩]. والتلاوة «وقالتْ» بالواو. والثانية: قوله تعالى: ﴿يا قومِ استَغفِروا ربَّكم﴾ [هود: ٥٢]. والتلاوة «ويا قوم» بالواو. والثالثة: قوله تعالى: ﴿يا قومِ هذهِ ناقةُ الله لكم آيةً﴾ [هود: ٦٤]. والتلاوة «ويا قوم» بالواو.

٦- ووقع نحوُه مرة واحدة لأبي القاسم السهيلي في كتابه نتائج الفكْر[٤] في قوله تعالى: ﴿مَنِ اعتدَى عليكم فاعتدُوا عَلَيهِ﴾ [البقرة: ١٩٤]. والتلاوة «فمَنِ اعتَدَى» بالفاء.

٧- وكذا وقع مرة واحدة لابن معطي في كتابه الفصول الخمسون[٥] في قوله تعالى: ﴿إمَّا تَرَينَّ﴾ [مريم: ٢٦]. والتلاوة «فإمَّا» بالفاء. وعلق عليه محققه الطناحي بقوله: «هكذا جاء في الفصول بحذف الفاء، وهو وجه جائز في الاستشهاد حيث يصح ترك الواو والفاء ونحوهما في أول الاستشهاد».

(١) مجالس ثعلب (ص٥٥٥).
(٢) وقراءة الجمهور: ﴿فقدَرنا﴾ بتخفيف الدال. انظر: معجم القراءات للخطيب (١٠/ ٢٤٤).
(٣) أمالي ابن الشجري (١/ ٤٣، و٢/ ٤١١، ٤١٥).
(٤) (ص١٦١).
(٥) (ص١٦٥).

٨- وكذا وقع نحوه مرة واحدة لأبي السعادات بن الأثير في كتابه منال الطالب في شرح طوال الغرائب[١] في قوله تعالى: ﴿ألقَتْ ما فيها وتَخَلَّتْ﴾ [الانشقاق: ٤]. والتلاوة «وألقَتْ» بالواو. وعلق عليه محققه الطناحي بقوله: «وجاء في الأصل هكذا: (ألقتْ) بإسقاط الواو قبل الفعل، وهو وجه جائز في الاستشهاد...».

٩- وجاء في شرح النووي على صحيح مسلم[٢] تعليقًا على آية (٥١) من سورة الشورى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ فقال: «أو لم تسمع أن الله تعالى يقول: ﴿ما كانَ لِبشرٍ﴾، فهكذا هو في معظم الأصول (ما كان) بحذف الواو، والتلاوة: (وما كان) بإثبات الواو، ولكن لا يضر هذا في الرواية والاستدلال؛ لأن المستدِلَّ ليس مقصودُه التلاوةَ على وجهها، وإنما مقصوده بيان موضع الدلالة، ولا يؤثر حذف الواو في ذلك. وقد جاء لهذا نظائر كثيرة في الحديث؛ منها قوله: فأنزل الله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلاةَ طَرَفَيِ النَّهارِ﴾ [هود: ١١٤] وقوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤] هكذا هو في روايات الحديثينِ في الصحيحينِ، والتلاوة بالواو فيهما، والله أعلم».

قلتُ: إن تعليق الإمام النووي هنا من أقوى الأدلة في المسألة وأصرحها دلالةً على جواز حذف حرفَي العطف الواو أو الفاء من مطالع الآيات المستشهد بها؛ لأن المستشهِد لا يقصد تلاوة الآية كما أُنزلتْ، وإنما غايته ذكر موطن الشاهد فقط.

(١) (ص٤٦٨).
(٢) (٣/ ٩).

المطلب الثالث

مناقشة المسألة

قد يقول قائل: إن حذف حرف العطف من مطلع الآية لا دليل عليه، بل إن أدلتكم هذه فيها نظر واحتمال، وإذا تطرق للدليل الاحتمال سقط به الاستدلال، وأن هذا الصنيع ربما كان من تصرُّف نُساخ المخطوطات قديمًا، وكلنا يعلم أن النُّساخ ليسوا من أهل العلم غالبًا، وإنما هم أصحاب مهنة كمن ينسخون الكتب الآن للمكتبة الشاملة وغيرها من الموسوعات العلمية الإلكترونية التي لا تسلم من التصحيفات والتحريفات والسقط.

ثم يستطرد هذا القائل في اعتراضه قائلًا: فإذا لم يكن هذا من صنيع النُّساخ فقد يكون من عبث المحقِّقين الأغمار، أو من إفساد الناشرين الذي لا يبغون إلا الرِّبح المادي، ولا يشغلهم جودة العمل ودقة البِضاعة.

فإن قيل ذلك، قلنا: إنَّ بعض هذا قد يقع فعلًا، لكنه لا يعني أن كل النُّساخ والمحقِّقين والناشرين أجمعين على هذه الحال؛ فمنهم أعلام كبار مثل: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، والطناحي وغيرهم من أهل العلم، يسيرون على نهج أهل العلم من المحدِّثين والمحققين القدامى.

وهذا لا يمنع أني وقفتُ على نصوص كثيرة يتصرُّف فيها بعض النُّساخ والمحقِّقين بلهَ المصحِّحين والناشرين؛ لبُعدهم عن النهج الأمثل لأهل العلم من المحققين في هذه القضية البالغة الدقة؛ فتُلفيهم يُثبتون حرف العطف المحذوف من مطلع الآية، بزعم أن هذا الحرف ربما سقط من المؤلِّف سهوًا، أو سقط من النُّساخ دون قصد، أو حُرِّفت النُّسخ على يد مَن قرأها، أو أتتْ عليها عوامل الزمن فطمستْها، وأن الواجب على المحقِّق حينئذٍ أن يُثبتَ الآية على وجهها كما وردتْ في المصحف.

بل إنَّ بعض الناشرين الكبار في مصر، وقد نُوقش في هذه القضية، فقال بجهله بصناعة التحقيق: ولم لا نُثبتُ الآية كما في المصحف، ونذكر هذا في دراسة الكتاب؟!

ولم يدرِ صاحبُ هذا الزعم أن من أبجديات فنِّ التحقيق إثباتُ النص المحقَّق كما أراده مؤلِّفه بغير زيادة أو نقصان، وأن التصرُّف في النص يُعدُّ من الخيانة لأمانة العلم.

ومع دقة هذه القضية فإني لم أقف على أحد تعرَّض لها بالتفصيل مثلما تعرَّض لها الشيخ بهاء الدِّين السُّبكي فيما حكاه عنه البدرُ الدَّماميني في كتابه «تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب»[1]، وسأورد هنا كلامه بنصه لأهميته، فهو يدحض كلَّ شبهة ترِدُ على بال المعترِض.

استشهد ابن هشام في المغني[2] على وقوع «مِن» الزائدة في الإثبات بقراءة: ﴿نُكَفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١].

وعلق الدماميني[3] عليه بقوله: في سورة البقرة: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ، وإِنْ تُخْفُوهَا وتُؤْتُوهَا الْفُقَراءَ، فَهُو خَيرٌ لكُمْ، ونُكَفِّرْ عَنكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُم﴾، فقرأ نافعٌ وحمزةُ والكسائيُّ: «نُكَفِّرْ» بالنون والجزم، وقرأ ابنُ عامرٍ وحفصٌ بالياءِ والرفعِ، وقرأ الباقونَ بالنونِ والرفعِ[4]، والواوُ ثابتةٌ بالإجماعِ، والمصنِّفُ[5] حذفَها، وقد وقعَ له أيضًا في فصل «ما» في قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾ [الأعراف: ١٦]؛ تلاها بدون فاءٍ، **وهل مِثلُ ذلك سائغٌ أو لا؟**

(١) قد انتهيتُ من تحقيقه على عدة نسخ خطية لم تنشر من قبل؛ منها نسخة بخط العلامة الشُّمُنِّي، وهو الآن تحت الطبع، يسر الله إخراجه.
(٢) مغني اللبيب (٤/ ١٧٦).
(٣) تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب: قسم الحروف (٢/ ٩٦٨) وما بعدها.
(٤) انظر: النشر (٢/ ٢٣٦)، ومعجم القراءات للخطيب (١/ ٣٩٥، ٣٩٦).
(٥) يقصد ابن هشام.

هذه مسألةٌ مهمةٌ أَطنبَ فيها الشيخُ بهاءُ الدينِ السبكيُّ في شرح مختصر ابن الحاجب الأصلي[1]، وها أنا ذا أُورِدُ كلامَه في هذا المقامِ بجملتِه وإنْ طالَ لِـمـا اشتملَ عليه من الفوائدِ.

قال – رحمه الله –: اعلَم أنَّ هذا بحثٌ مُهِمٌّ لم أرَ مَن تَعرَّضَ له، وهو مكانٌ عوِيصٌ يجبُ أنْ يُشمَّرَ له عن ساقِ الجِدِّ. والذي يَقتضِيه النظرُ الصحيحُ أنْ يقال: إنْ كان ذلك في غيرِ كتابِ الله تعالى وسنةِ نبيه ﷺ، فالذي يظهرُ الابتداءُ بالجملةِ من غير عطفٍ، مثل أن يقولَ زيدٌ: «قامَ عمرٌو، وقعدَ بكرٌ»، فنقولُ: «قال زيدٌ: قعدَ بكرٌ»، و«يُعجبُني قولُ زيدٍ: قعدَ بكرٌ»، ولو قلتَ: «قال زيدٌ: وقعدَ بكرٌ»، و«يُعجبُني قولُ زيدٍ: وقعد بكرٌ»، لم ينهضْ دليلٌ لمنعه؛ فإنَّ حرفَ العطفِ يَتنزَّلُ من المعطوفِ منزلةَ الجزء، ولذلك تُسكَّنُ له لامُ الأمرِ، وهاءُ الضمير، غيرَ أن حكايتَها من غيرِ واوٍ أحسنُ؛ إذ لا فائدةَ في ذكرِ حرفِ العطفِ إلا مراعاةُ ما بين الجملتينِ مِن كمالِ الاتصالِ وغيرِه، وقد يقصدُ الحاكي مجردَ هذا القولِ من غير مراعاةِ الجملةِ السابقةِ، فربما كانَ بينهما اتصالٌ اقتضى العطفَ عليه عند المتكلم دونَ الحاكي.

وقد يقالُ بامتناع هذا بالكليةِ حتى يقومَ عليه دليلٌ إلا أنْ يكونَ ثَمَّ معنًى يقتضي رعايةَ الجملةِ المعطوفِ عليها بالحكايةِ، فلا بأسَ، هذا كلُّه عند نطقِ المحكيِّ عنه بالجملةِ المعطوفِ عليها في كلامِه.

فإنْ كانت محذوفةً في كلامِه، مثل أن يقولَ: «زيدٌ بل عمرٌو»، لجواب مَن قال: «قامَ زيدٌ»، فتحكي ذلك عنه، فهل تأتي بالحرفِ، فتقولُ: «بل عمرٌو» أو تقولُ: «قامَ»؟

أما هذا القِسمُ فقد ظَفِرْتُ في القرآن الكريم بما يدلُّ لجوازِ كلٍّ من الأمرينِ فيه، قال تعالى حكايةً عن موسى، عليه الصلاة والسلام: ﴿قال بَلْ

(١) ذكره ابن قاضي شهبة في طبقات الشافعية (٣/ ١٠٥) بقوله: «كتبَ [يعني بهاء الدين السبكي] قطعةً على مختصر ابن الحاجب في مجلد، ولو استمر وأكمله لكان في عشر مجلدات».

أَلْقُوا﴾ [طه: ٦٦]، وقال تعالى: ﴿قال لَـهُمْ مُوسَى أَلْقُوا﴾ [يونس: ٨٠] فقد حكى اللَّـهُ تعالى عنه - عليه الصلاة والسلام - قولَه: «أَلْقُوا» تارةً بحرف العطف، وتارةً بدونِه، والقصةُ واحدةٌ.

فإن قلتَ: فهل يدلُّ ذلك على جواز الأمرينِ مع نطقِ المحكيِّ عنه بالجملتينِ؟

قلتُ: لا دلالةَ له فيه عليه، فقد يجوزُ ذكرُ «بل» في القِسمِ السابقِ لحكايةِ جميعِ ألفاظِ المتكلم، بخلافِ ذكرِ حرفِ العطفِ دونَ المعطوفِ عليه؛ فإنه ليس له معنًى. هذا كلُّه في حكايةِ كلامِ الواحدِ منَّا، أما في كلام اللَّـهِ تعالى فلم أزلْ أتتبَّعُ دليلًا في ذلك إلى أنْ ظفِرتُ مِن السُّنةِ بما يقتضي جوازَ كلٍّ من الأمرينِ.

أما المقتضي لجواز الحكاية من غيرِ ذكرِ حرفِ العطفِ، فأحاديثُ...

إلى هنا انتهى كلام بهاء الدين السبكي، وهو كلام غاية في النفاسة والجودة ودقة الاستنباط، ثم ساق أربعة أحاديث ذكرنا بعضها في مطلع البحث، ثم قال، رحمه الله[1]:

وأما الذي يدلُّ لجوازِ الابتداءِ مع حرف العطف، فأحاديث:

منها قولُه[2] ﷺ فيما يحكِي عن ربِّه ﷻ: «أَعدَدْتُ لعبادِي الصَّالحينَ ما لا عينٌ رَأَتْ، ولا أُذنٌ سَمِعَتْ، ولا خَطرَ على قلبِ بشرٍ، اقرأوا إنْ شِئتُمْ: ﴿فَلاَ تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَـهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧]».

ومنها قولُ عائشةَ – رضي الله عنها – في قصة الإفك: «ما أَجِدُ لي ولكمْ مَثلًا، إلا كمَا قال العبدُ الصالحُ: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ، واللَّـهُ المُسْتَعَانُ على مَا تَصِفُونَ﴾ [يوسف: ١٨]». كذلك في صحيح البخاري[3]، على أنه في سيرة ابن إسحاقَ بغيرِ فاءٍ.

---

(١) ما زال النقل عن السبكي فيما حكاه عنه الدماميني في تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب: قسم الحروف (٢/ ٩٧٠) وما بعدها.

(٢) البخاري (٤/ ١١٨) برقم (٣٢٤٤).

(٣) البخاري (٣/ ١٧٦) برقم (٢٦٦١)، ولم أقف عليه في سيرة ابن إسحاق المطبوع؛ لأنها ناقصة، وإنما وقفتُ عليه في سيرة ابن هشام (٢/ ٣٠٢) بإثبات الفاء.

ومنها الحديثُ المتفقُ عليه[1]: «كُنَّا نَتكلَّمُ في الصَّلاةِ، يُكلِّمُ الرجلُ صاحبَه وهو إلى جَنبِه في الصلاةِ حتى نَزَلتْ: ﴿وقُومُوا لله قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨] فأُمِرْنَا بالسُّكوتِ، ونُـهِينَا عنِ الكلامِ».

ومنها قولُ[2] أبي بكرٍ ﷺ حين خطبَ الناسَ بعد وفاةِ النبيِّ ﷺ: ﴿ومَا مُـحَمَّدٌ إلا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ الآيةَ [آل عمران: ١٤٤].

ومنها الحديثُ الواردُ في دعاءِ الإفاضةِ، (فإنَّ فيه)[3]: «واغفِرْ لنا وارْحَمْنا كما وَعدْتَنا بقولِكَ، وقولُكَ الحقُّ: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّـهَ﴾ الآيةَ [البقرة: ١٩٨]».

فهذه الأحاديثُ دالةٌ لجوازِ الابتداءِ بالآية مع ما قبلها من الفاءِ والواوِ العاطفتينِ، وكيف يمكنُ التردُّدُ في ذلكَ؟! وكثيرٌ من الآياتِ المعطوفاتِ نزلَتْ في وقتٍ مُتراخٍ عن نزولِ الآيةِ المعطوفِ عليها، كقولِه تعالى: ﴿ولا تَـحْسَبَنَّ الذينَ قُتِلُوا في سَبيلِ الله أمْواتًا﴾ [آل عمران: ١٦٩]. فإنَّ مقتضَى الحديثِ أنَّ نزولها مُتراخٍ عمَّـا قبلها، وحرفُ العطفِ من القرآن قطعًا، ولم ينزلْ مع الآيةِ المعطوفِ عليها قطعًا، فتحتَّمَ أنْ يكونَ نزلَ مع الآيةِ المعطوفةِ؛ فإذا ابتُدئَ به في الإنزالِ، فكيفَ الابتداءُ به في التلاوة؟ وهذا المعنى وحدَه برهانٌ قاطعٌ على ذلكَ، فليُتأملْ.

وقد عُلِمَ بهذه الأحاديثِ جوازُ الأمرينِ معًا في القرآنِ لاستعمالِ النبيِّ ﷺ كلًّا منهما، وعُلِمَ جوازُ مثلِ ذلك في كلامِ الناسِ إذا كان المحكيُّ عنه مُبتدِئًا بحرفِ العطفِ طارِحًا للجملةِ المعطوفِ عليها.

فإن قلتَ: هل يدلُّ جوازُ الأمرينِ في القرآنِ على جوازِه في غيره؟

(١) البخاري (٦/ ٣٠) برقم (٤٥٣٤)، ومسلم (١/ ٣٨٣) برقم (٥٣٩).
(٢) البخاري (٢/ ٧٢) برقم (١٢٤١).
(٣) انظر: المجموع شرح المهذب (٨/ ١٤١).

قلتُ: أمَّا ما دلَّ على جوازِ الابتداءِ بالآية الكريمةِ من غير عطفٍ فإنه يدلُّ على جوازِ مِثلِه في كلام البشرِ، وهو واضحٌ كما سبقَ، وأما الدالُّ على جوازِ التلاوة مع حرفِ العطفِ، فحرفُ العطفِ إنما جُعلَ وُصلةً بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه، فإذا لم يكنْ غرضٌ في ذكر الجملة المعطوف عليها كانَ حرفُ العطفِ في كلام الواحدِ مِنَّا ساقطَ الاعتبارِ؛ فإنَّ ذكرَه في الجملة المعطوفة لا فائدةَ فيه، ومع الجملة المعطوف عليها هو غيرُ مذكورٍ، ولا يسوغُ ذكرُه فقط، فلا بِدْعَ حينئذٍ أنْ يكونَ في الحكاية مُلغًى.

أمَّا القرآنُ الكريمُ فهو كالكلمةِ الواحدةِ، ونظمُه مَرْعِيٌّ لما فيه من الإعجازِ، والتعبُّدُ به واقعٌ، ولا يمكنُ إلغاءُ حرفِ العطفِ، ولا يمكنُ الوقوفُ عليه، فلم يبقَ إلا أنْ يكونَ مقرونًا في التلاوة بالآية المعطوفة، والوُصلةُ بين الحرفِ والمعطوفِ أشدُّ من الوُصلةِ بين الحرفِ والمعطوفِ عليه، فأُلـحِقَ عند قصدِ الاقتصارِ على الآية المعطوفةِ، ولم يُلحَقْ بالآيةِ المعطوفِ عليها عند قصدِ الاقتصارِ عليها.

وقد تحرَّرَ من ذلكَ جوازُ الأمرينِ بالنسبة إلى الآيات، وأنَّ الغالبَ الابتداءُ بالحرفِ، وجوازُ الابتداءِ بالجملةِ المحكيةِ مِن غيرِ حرفِ العطفِ في غير القرآن الكريم، والتوقُّفُ في جواز الابتداءِ بحرفِ العطفِ إذا كان المعطوفُ عليه ملفوظًا به، ولم يُرِدْ حكايتَه. **انتهى كلامه.**

هذا كلام السبكي فيما حكاه عنه الدماميني، وقد سقناه برمَّته لفائدته، وقد استطرد السبكي في المسألة أكثر من هذا، فذكر فوائد متممة لها يُرجع لها عند الدماميني.

ولقد تعرض أيضًا لهذه المسألة باختصار بعضُ المحققين من المتأخرين مثل زين الدين العراقي في كتابه «طرح التثريب»[1] في تعليقه على حادثة الإفك، فقال: «كذا في روايتنا ﴿صَبرٌ جميلٌ﴾ [يوسف: ١٨] بدون فاء مع أن

(١) (٨/ ٦٨).

لفظ القرآن بالفاء، وهو كقوله، عليه الصلاة والسلام: الآية الفاذة الجامعة ﴿مَن يعملْ مِثقالَ ذَرَّةٍ خيرًا يَرَهْ﴾ [الزلزلة: ٧]. قالوا: ولا امتناع في ذلك؛ لأن حرف العطف في حكم الانفصال، فإنه كلمة مفردة».

وكانت إشارات المتقدِّمين لهذه المسألة باعثًا لأن يطرق هذه المسألة العلامةُ عبد السلام هارون في أول كتاب ينشر في قواعد فنِّ التحقيق، وإن كان كلامه عنها مقتضبًا، يقول هارون(١) في سياق صيانة النص القرآني: «ومما يجدر ذكره في نطاق تحقيق النص القرآني أن بعض المؤلفين قد يستشهد بالنص، تاركًا للواو أو الفاء أو (إنَّ) أو (قُلْ) أو ما أشبهَ ذلك من الحروف والكلِم، نحو: ﴿وقلْ جاءَ الحقُّ(٢) وَزَهَقَ البَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١]، فيقتصر على: (قلْ جاءَ الحقُّ)، فليس من منهج التحقيق أن يكمل المحققُ الآيةَ بذكر الحرف أو الكلمة التي تركها المؤلف؛ فقد جرى الشافعي – وهو من هو – في الرسالة على استعمال ذلك الحذف. وكذلك فعل الجاحظ في الحيوان، ومقاتل في الأشباه والنظائر في أكثرَ من اثني عشرَ موضعًا. بل وقع ذلك أيضًا في صحيح البخاري من حديث أبي هريرة: (لا يَـحسَبنَّ الذين يَبخلُون) بترك الواو». انتهى.

قلتُ: يُستفاد من كلام العلامة هارون هنا فائدة أخرى غير الذي نحن الآن بصدده، ألا وهي جواز حذف فعل الأمر «قُلْ» من مطالع الآيات المستشهَد بها.

وكذا تكلم في المسألة الدكتور عبد الله عسيلان في كتابه تحقيق المخطوطات(٣) تحت عنوان: نهج تصحيح أخطاء النُّساخ في آيات القرآن الكريم، ولم يخرج كلامه عن مضمون كلام هارون السابق.

(١) تحقيق النصوص ونشرها (ص٥١، ٥٢).
(٢) الآية إلى هنا في نص هارون المنقول عنه.
(٣) تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل (ص١٨٢، ١٨٣).

المطلب الرابع
القراءات القرآنية

ولقد وردتْ قراءات قرآنية بحذف حرفَي الواو والفاء من مطالع الآيات، وهذا يعضد صنيعَ هؤلاء العلماء، وأن الأمر سائغ لا تثريب على ممتثِله، وأن الروايات التي سقناها في صدارة البحث لها وجه من الصحة، وليست من تصرفات الرواة، ولا من أخطاء النُّساخ، ولا من سهو المحققين والناشرين.

ومما وقفتُ عليه في هذا الصدد:

١- قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّـخَذَ اللهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرضِ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦].

قرأ ابن عامر بحذف الواو قبل «قالوا»، والباقون بإثباتها[١].

٢- وقوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣].

قرأ نافع وأبو جعفر وابن عامر بغير واو قبل السين من «سارِعوا»، والباقون بإثباتها[٢].

٣- وقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٣].

(١) انظر: البدور الزاهرة (ص٣٩).
(٢) انظر: البدور الزاهرة (ص٧٠).

قرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف بإثبات الواو قبل الياء من «يقول» مع رفع اللام. وقرأ نافع وأبو جعفر وابن كثير وابن عامر بحذف الواو ورفع اللام. وقرأ البصريان بإثبات الواو ونصب اللام(١).

٤- وقوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ وَقَالُوا الْحَمْدُ للهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللهُ لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ وَنُودُوا أَنْ تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٣].

قرأ ابن عامر بحذف الواو قبل «ما كُنَّا»، والباقون بإثباتها(٢).

٥- وقوله تعالى: ﴿والَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ الله وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ ولَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إلا الْحُسْنَى والله يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [التوبة: ١٠٧].

قرأ نافع وأبو جعفر وابن عامر بحذف الواو قبل «الذين»، والباقون بإثباتها(٣).

٦- وقوله تعالى: ﴿وقَالَ مُوسَى رَبِّي أَعْلَمُ بِمَنْ جَاءَ بِالْهُدَى مِنْ عِنْدِهِ وَمَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ إِنَّهُ لا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ [القصص: ٣٧].

قرأ ابن كثير بحذف الواو قبل «قال»، والباقون بإثباتها(٤).

(١) انظر: البدور الزاهرة (ص٩٤).
(٢) انظر: البدور الزاهرة (ص١١٧).
(٣) انظر: البدور الزاهرة (ص١٣٩).
(٤) انظر: البدور الزاهرة (ص٢٤١).

المطلب الخامس

نماذج من صور المخطوطات

بعد هذه المناقشات أنتقل إلى توثيق القضية بعرض نماذج من نصوص خطية حذف منها حرفا العطف الواو والفاء من مطالع الآيات لتكون المسألة واضحة جلية، وهذه النماذج حصريًّا من كتاب تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، ومن ذلك:

النموذج الأول:

يقول الدماميني[1]: «أقول: قال الرَّضيُّ[2]: «وقد تُحذَفُ (أمَّا) لكثرةِ الاستعمالِ، نحو قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فكَبِّرْ، وثِيَابَكَ فَطَهِّرْ، والرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ [المدثر: ٣ – ٥]، وكذا ﴿فلْيذُوقُوهُ﴾ [ص: ٥٧] و﴿بذلكَ فلْيَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨] وإنَّما يطَّرِدُ ذلك إذا كانَ ما بعد الفاءِ أمرًا أونهيًا، وما قبلها منصوبًا به أو بمفسَّرٍ به ». انتهى.

قلتُ: وهذا النص وقعت فيه آية سورة يونس في بعض النسخ الخطية هكذا «بذلك»، والآية وردت في التلاوة بالفاء «فبذلك»، وهذه بعض صور النسخ الخطية التي جاء فيها النص:

(١) تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب (١/ ٥٨٨).
(٢) شرح الرضي على الكافية (٤/ ٤٧٤).

١- نسخة جامع يني ورقة ٧٩:

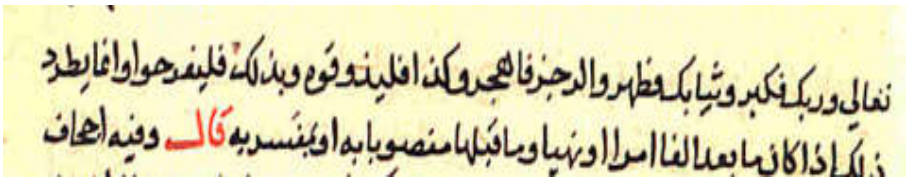

٢- نسخة قوين أوغلو، وهي أنفس نسخة؛ لأنها كُتبت بخط العلامة النحوي الشُّمُنِّي، ورقة ٧٥:

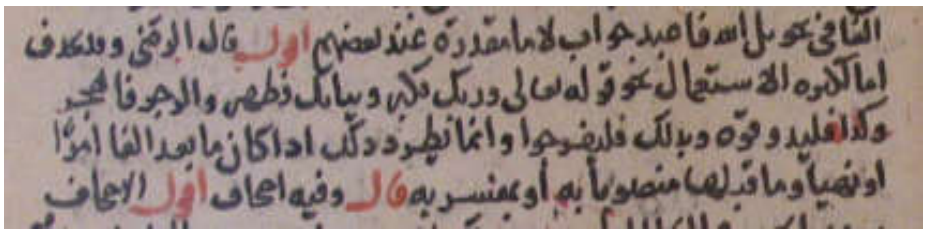

٣- نسخة حلبية، ورقة رقم ٨٤:

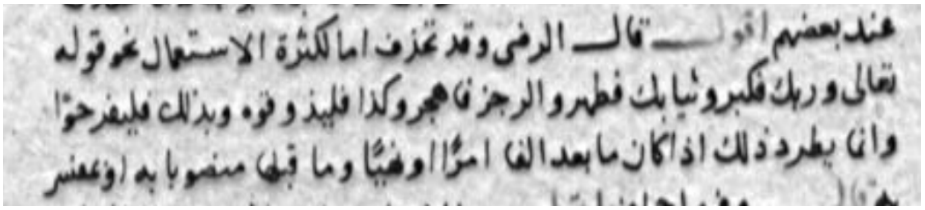

النموذج الثاني:

يقول الدماميني[1]: «أقول: لا نُسَلِّمُ صحَّةَ الملازمةِ بين السببيةِ والنَّصبِ، فقد وقعَ الفعلُ مرفوعًا مع تحقُّقِ السببيةِ كما في قوله تعالى: ﴿لا يُؤْذَنُ لَهُمْ فيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦]». انتهى.

(١) تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب (١/ ٥٩٢).

قلتُ: وهذا النص وقعت فيه آية سورة المرسلات في بعض النسخ الخطية هكذا «لا يُؤذنُ»، والآية وردت في التلاوة بالواو «ولا يُؤذنُ»، وهذه بعض صور النسخ الخطية التي جاء فيها النص:

١- نسخة جامع يني ورقة ٨٠:

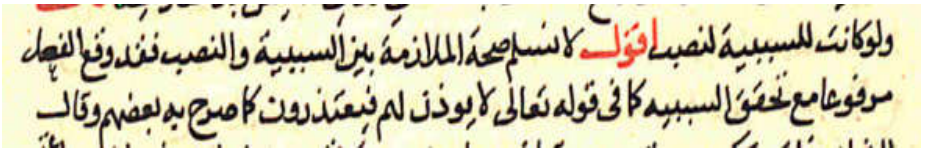

٢- نسخة قوين أوغلو ورقة ٧٦:

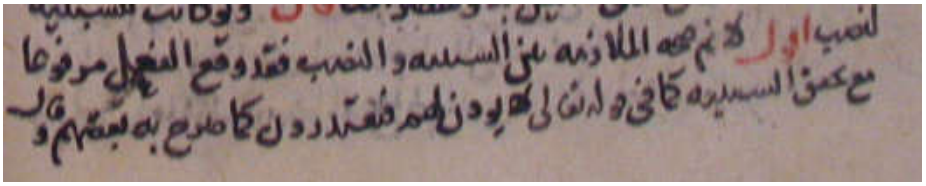

٣- النسخة الحلبية ورقة ٨٥:

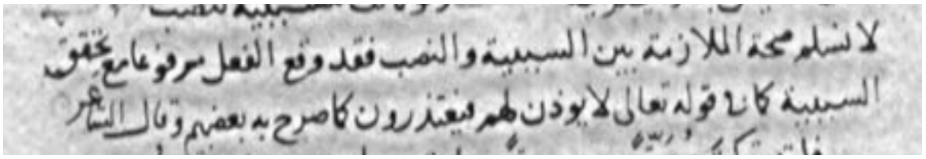

النموذج الثالث:

يقول الدماميني[1] فيما حكاه عن ابن هشام: «قال: والرابع: الاستعلاءُ، نحو: ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]». انتهى.

(١) تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب (١/ ٥٩٥).

قلتُ: وهذا النص وقعت فيه آية سورة طه في بعض النسخ الخطية هكذا «لَأصلبنَّكم»، والآية وردت في التلاوة بالواو «ولَأصلبنَّكم»، وهذه بعض صور النسخ الخطية التي جاء فيها النص:

١- نسخة جامع يني ورقة ٨٠:

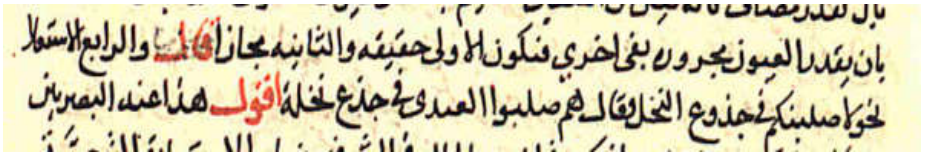

٢- نسخة قوين أوغلو ورقة ٧٧:

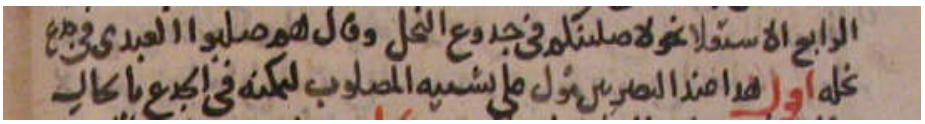

٣- النسخة الحلبية ورقة ٨٥:

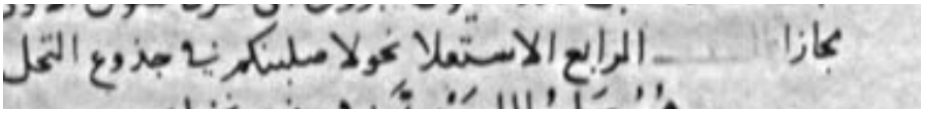

الخاتمة

مما سبق نستنتج عدة نتائج من أهمها:

- جواز الاستشهاد بالآيات القرآنية مع ترك حرفَي الواو أو الفاء من مطالع هذه الآيات، بأدلة من مرويات السنة النبوية الصحيحة وعلى رأسها صحيحا البخاري ومسلم.
- دقة نظر الأسلاف في شتى المسائل التي تعرض لنا حديثًا، والتي ما زال المحققون والمصححون والناشرون يتجادلون فيها، وآية ذلك مناقشة بهاء الدين السبكي لهذه القضية، والذي حفظ الدماميني لنا كلامه.
- أن جهل المحقق أو المصحح أو الناشر بهذه القضية يؤزُّه إلى أن يُقحم في النص المحقق ما ليس منه بحجة أنه يحكيه على وجهه كما ورد في التنزيل، وهذا جهل مركَّب.

وفي الختام أوصي كل القائمين على خدمة الكُتب التراثية، بدءًا من الناسخين للمخطوطات مرورًا بالمحقِّقين وانتهاءً بالمصححين والقائمين على الصفِّ والتنضيد، أوصيهم جميعًا أن تُكتب الآيات القرآنية المتروك منها حرفَا العطف الواو أو الفاء، أن تُكتب كما وردت في النسخ الخطية، وألَّا ينقلوا الآيات كُتلةً واحدةً من المصاحف الإلكترونية، ومن يقارن بين الكتب المطبوعة طبعات حجرية قديمًا، وبين المطبوعة طبعات حديثة يدرك حقيقة هذه القضية؛ لأن الطبعات الحجرية كان القائمون عليها يكتبون الكتب حرفًا حرفًا، ولا ينقلون الآيات من برامج إلكترونية مثلنا.

والحمد لله رب العالمين

المراجـــع

أولًا: المراجع المخطوطة:

٣ مخطوطات لتحفة الغريب لم تُنشر من قبل:

١. النسخة الأولى: نسخة مكتبة قوين أوغلو بتركيا، بتاريخ ٨٧٢ هـ، الناسخ: العلامة الشمني، عدد الأوراق: ٣٤٤، عدد الأسطر لكل صفحة: ٢٩، نوع الخط: نسخ، برقم: ١٠٩٣٨.

٢. النسخة الثانية: نسخة مكتبة جامع يني بتركيا، بتاريخ ٨٥١ هـ، الناسخ: محمد بن عمر الحسيني الشافعي، عدد الأوراق: ٣٤٣، عدد الأسطر لكل صفحة: ٢٥، نوع الخط: نسخ، برقم: ١٠٨٩.

٣. النسخة الثالثة: نسخة مكتبة الأحمدية بحلب سوريا، بتاريخ ٨٩٠ هـ، الناسخ: محمد بن خليل الصالحي ، عدد الأوراق: ٣٢٨، عدد الأسطر لكل صفحة: ٢٩، نوع الخط: نسخ، برقم: ٩١١.

ثانيًا: المراجع المطبوعة:

- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن حمزة الـحَسَني العلوي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة، ومعه: القراءاتُ الشاذةُ وتوجيهها من لغة العرب، للشيخ: عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، لبدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تحقيق: محمد بن مختار اللوحي، دار عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، ٢٠١١م.
- تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، للدكتور عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٩٩٤م.
- تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام محمد هارون، الخانجي، الطبعة السابعة، ١٩٩٨م.

- الحيوان، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، ١٩٩٦م.
- الرسالة للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق الشيخ: أحمد محمد شاكر، مكتبة الحلبي، مصر، ط ١، ١٩٤٠م.
- شرح الرضي على الكافية، لنجم الدين محمد بن الحسن الرضي الأَسْتُـراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بني غازي، ط ٢، ١٩٩٦ م.
- صحيح البخاري، عناية: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- طبقات الشافعية، لتقي الدين ابن قاضي شهبة، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ.

- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨ م.
- مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط ٢، ١٩٥٦ م.
- المجموع شرح المهذب، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار الفكر.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م. (عند الإطلاق أقصد هذه الطبعة، وإن أردت طبعة شاكر نصصتُ عليها).
- مصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني، حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي- الهند، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.
- معجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح: د. عبداللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ط ١، ٢٠٠٠ م.
- منال الطالب في شرح طوال الغرائب، لأبي السعادات بن الأثير، تحقيق الطناحي، الخانجي، ط ٢، ١٩٩٧ م.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٣٩٢هـ.
- النشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد بن محمد الدمشقي، الشهير بابن الجزري، صححه وراجعه: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتب العلمية.